عليه فهذا الخطأ سواء كان عامدا يقتل غالبا او لا وان قصرت عن الجاني عليه فان كان عامدا يقتل غالبا فالعمد والا فشبه العمد ويقال له عمد الخطأ وخطأ العمد قوله عمد محض اي خالص وفسر العمد باعتبار معناه الاصلي بقوله مصدر عمد يعمد من ضرب يضرب معناه قصد قوله ان يعمد بكسر الميم كما علم قوله اي شيئا فسره بذلك ليدخل السحر ونحوه قوله يقتل غالبا بالنسبة للشخص المقصود ومنه عزيرة في مقتل او في غيره وتألم حتى مات ومنه ضرب يقتل المرض دون الصحيح وهذا تفسير العمد في ذاته ويعتبر في ايجابه القصاص ان يكون ظلما اي حراما فخرج قتل المرتد ونحوه فانه واجب وقتل الغازي قريبه الكافر اذا لم يسبه ورسوله فانه مكروه فان سبهما فقتله مندوب وقتل الامام الاسير عند استيلاء الخيال فانه مباح قوله القدوسي بذلك لانهم كانوا يقودون الجاني الى محل القصاص بحبل يكون قوله وما ذكره المصنف يقال هذا تفسير لقوله بعمد لافادة ان ذلك معناه وليس قيدا زائدا عليه كما يصرح به تقسيمه القتل الى ثلاثة اضرب اذ لو اعتبر هذا زيادة على مقابله لزم زيادة الاقسام فتامل قوله او قطع اطرافه هذه حملة زائدة على ما في كلام المصنف هنا قوله فيهدر الحربي والمرتد في حق المسلم ويهدر الحربي في حق مثله وفي حق مرتد ولا يهدر المرتد مع مثله قوله اي اعفى المجني عليه عن الجاني اي على الدية لانه فرض كلام المصنف ان عفى مجانا او اطلق فلا قصاص ولا دية وان كان العافي محجورا عليه وسواء عفى عن نفسه او عضو من اعضائه لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزيه قوله فيصيب رجلا اي مثلا ولو كان انسانا لكان اعم ومثل الرمي ما لو زلق فوقع على انسان فقتله قوله في ثلاث سنين ان كان المقتول كاملا لجرية وذكورة واسلام والا ففي كل سنة قدر ثلث دية المذكور والاروش والحكومات والاطراف كالدية قوله وعلى الغني هو من يملك زيادة على باقي بالعمر الغالب عشرين دينارا فاكثر فان كان اقل من عشرين دينارا وفوق ربع دينار فهو متوسط والا فهو فقير لا يعقل قوله عصبة الجاني اي المتعصبون

بانفسهم

بانفسهم وهم الاخوة فالعم ثم ابن العم ثم وهكذا على ترتيب الارث في العصبات ثم مبتدأ هم ثم معتقه ثم عصبته ثم معتق ابيه ثم عصبته هكذا ويقدم من كان لاب وام على من كان لاب فيؤخذ من اخوته من كل غني نصف دينار وفي كل متوسط ربعه فان لم يف بتلك الدية انتقل الحكم الى من بعدهم مرتبة بعد اخرى حتى يصير الماخوذ قدر الثلثة فان لم يف به انتقل الى ذوي الارحام ان لم ينتظم امر بيت المال والا ففعله فان فقد ففعل الجاني وعتيق المرأة بحلة عاقلتها والمعتوقون كالمعتق الواحد وكل واحد من عصبة كل معتق بحل محل ذلك المعتق وشرط العاقلة ان تكون مكلفا حرا ذكرا غير فقير موافقا للجاني في دينه واتحاد اجل الدية من الزهوق وغيرها من الجناية لا يؤخذ ارش الاعبد الا ان مال ومن مات من العاقلة في اثناء سنة سقط من واجبها قوله الا اصله وفرعه اي اصول الجاني وفروعه لا يعقلون عنه وكذا اصول المعتق وفروعه قوله فلا يقاس على صبي بالمعنى الشامل للصبية قوله عاقلا اي حال جنايته وان جن بعدها وبقي منه في حالة جنونه ويصرف بيمينه اذا دعاه حالة الجناية وعهده واعلم ان الشارح توهم ان كلام المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله فتامله قوله ويجب القصاص اي ان السكران المتعدي بسكره كالمخطئ وان كان غير عند النووي تغليظا عليه قوله والذي اصل وان علا اذ كرا او انثى قوله يقتل ولده ولو سفيا بلجاء ولا يقتل من يرثه ولده قوله نقض حكمه اي ما لم يكن اجتهد و ذبحه كالبهيمة ويقتل الولد بقتل والده الا مكاتبا قتل اباه المملوك له على الاصح قوله وان لا يقتل المقتول اقص من القاتل بكفر او رق وكذا بامان او سيادة او اهلية قوله فلا يقتل مسلم ولو نبيا بمحصنا كافرا ولا يقتل ذمي او معاهد او مؤمن مرتد ولا بعضهم من الكفار ويقتل بعضهم بعض ولا نظر لحدوث اسلام قوله ولا يقتل حر كامل الحرية بقن ولا بمبعض اي بمن فيه رق وان قل ويقتل الارقاء بعضهم بعض ولا نظر لتدبير او استيلاد او حدوث عتق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)